Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Juin 2010
09 يونيو 2010

بيان اليوم

في أفق إعداد خطة عمل للنهوض بالحقوق اللغوية والثقافية ضمن تصور مشترك بين IRCAM وCCDH

ندوة وطنية حول «الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب» بالرباط

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، منذ أمس الثلاثاء ويومه الأربعاء بالرباط، ندوة وطنية حول «الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب»، وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والفاعلين والحقوقيين. وذكر بلاغ مشترك للمعهد والمجلس، أن هذه الندوة، التي تندرج في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي تجمع بين المعهد والمجلس، تهدف إلى بلورة تصور مشترك في أفق إعداد خطة عمل للنهوض بالحقوق اللغوية والثقافية. وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء، الذي يأتي في سياق تكريس ما أنجز بالمغرب في مجال الحقوق اللغوية والثقافية، يسعى أيضا إلى تعميق النقاش والحوار حول مفهوم الحقوق اللغوية والثقافية واستراتجيات النهوض بها وآليات حمايتها، مع استحضار المواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية. وأشار إلى أن أهمية هذا النقاش تنبع من الدينامية التي خلقها الاهتمام الخاص الذي أولته المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الحقوقيين، خلال العشرية الأخيرة، للحقوق اللغوية والثقافية، كإحدى أهم لبنات البناء الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن التعدد اللغوي والثقافي يشكل مصدر غنى للشعوب، وأن احترام الحقوق اللغوية الثقافية من شأنه ضمان الأمن الثقافي والسلم الاجتماعي. وفي مايلي مشروع أرضية الندوة المشتركة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب.

احترام الحقوق الثقافية واللغوية ضامن أساسي لاستتباب السلم الاجتماعي

ظهر مفهوم الحقوق الثقافية في المواثيق الدولية بشكل بارز مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، تم اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى أنه ورد في العديد من الإعلانات الدولية والصكوك الإقليمية.

وقد تناولت هذه المواثيق الحقوق الثقافية إما كحقوق جماعية وتتمثل في المساواة في الحقوق بين كل الشعوب، وحق الأشخاص في التمتع بثقافتهم واستعمال لغتهم، وحق كل شعب وواجبه في تطوير ثقافته وضرورة تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات، وكذلك اعتبار جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب ومن تباين وتاثير متبادل جزءا من التراث المشترك للبشرية، الشيء الذي يفرض ضرورة المحافظة عليها ورعايتها، كما تناولتها كحقوق فردية، كحق الفرد في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية والاستمتاع بالفنون والتمتع بفوائد التقدم العلمي ومن نتائجه، وحق كل فرد في التربية والتعليم...

وبالإضافة إلى كل المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات فان إعلان اليونيسكو بشان التنوع الثقافي قد حدد مفهوما واضحا للثقافة، حيث نص في فقرته السادسة على أن «الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الآداب والفنون وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونضم القيم والتقاليد والمعتقدات».

ويعتبر هذا الإعلان أن «التعدد الثقافي تراث إنساني مشترك» مرتبط عضويا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الثقافات.

وقد حظيت الحقوق الثقافية في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ خاصة وأن المنتظم الدولي يعتبر التعدد الثقافي غنا، وعاملا حاسما للإنصاف والمساواة وتحقيق التنمية، وان احترام الحقوق الثقافية واللغوية ضامن أساسي لاستتباب السلم الاجتماعي، مما يدفعنا بدورنا إلى البحث بعمق في الحقوق اللغوية والثقافية كحق أساسي من حقوق الإنسان من شأنه أن يعزز المكتسبات التي حققتها بلادنا.

فعلى المستوى الوطني، وفي ظل الدينامية التي انخرط فيها المغرب في العشرية الأخيرة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، فإن الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية كانت من ضمن الملفات التي حظيت باهتمام بالغ، وبذلك بعد خطاب العرش لسنة 2001 وخطاب أجدير لنفس السنة، وظهير تأسيس وتنظيم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مؤشرا قويا على دخول المغرب مرحلة جديدة للتصالح مع الذات، والقطع مع سياسة الإقصاء والتهميش، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية بكل أبعادها، خاصة وأن الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية شرط أساسي لبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الضامن للوحدة الوطنية وللتماسك الاجتماعي.

وإذا كان يمكننا الآن الحديث عن توفر المغرب على إطارات مؤسساتية يستند إليها في النهوض بتعدده اللغوي والثقافي وحمايته، والمتمثلة في كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وأكاديمية اللغة العربية، فان الرهان المطروح عليه الآن يتمثل في كيفية تدبير هذا التعدد والتنوع بشكل يضمن المساواة بين كافة المواطنين في ظل احترام حق الاختلاف.

وفي هذا الإطار، وإذا كانت الأمازيغية لغة وثقافة قد تم إدراجها في منظومة التربية والتكوين وفي الإعلام بشراكة بين المعهد وكل من وزارة التربية الوطنية ووزارة الاتصال كمدخل أساسي لولوجهما باقي المرافق والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، فانه مازالت هناك تحديات كبرى لضمان الإدماج الفعلي للأمازيغية في باقي المؤسسات و كل مناحي الحياة العامة، الشيء الذي يتطلب الاعتراف الدستوري بها وتوفير الحماية القانونية بصفة عامة للشأن الثقافي واللغوي المتعدد والمتنوع ببلدنا.

وتأتي هذه الندوة أولا لتفعيل اتفاقية الشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسستين تعملان على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها قصد بناء دولة الحق والقانون، وثانيا لبلورة تصور مشترك في أفق إعداد خطة عمل بين المؤسستين للنهوض بالحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب.

كما تهدف من خلالها من جهة أخرى المساهمة في تعميق الحوار حول الحقوق الثقافية واللغوية حق من حقوق الإنسان انطلاقا من المحاور الآتية:

1) الحقوق الثقافية واللغوية بين المواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية.
2) الآليات الدولية والوطنية لحماية الحقوق الثقافية والنهوض بها.
3) وضعية الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب.
4) مسوغات النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية.

البرنامج

الثلاثاء 8 يونيو 2010

9.30-8.30 استقبال المشاركين والمشاركات

10.00-9.30 **الجلسة الافتتاحية : ذة. عائشة الحيان**

- كلمة السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
- كلمة السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
- تقديم البرنامج

10.30-10.00 استراحة

12.30-10.30 **الجلسة العامة الأولى: ذ. عبد الحي المودن**

- سؤال الحقوق اللغوية والثقافية : ذ. أحمد بوكوس
- الحقوق اللغوية والثقافية بين المواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية وآليات الحماية : ذ. محجوب الهيبة
- وضعية الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب : ذ. حسن إد بلقاسم
- أية استراتيجية للنهوض بالحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب : ذ. مصطفى اليزناسني
- مناقشة

14.30-12.30 استراحة – غذاء

16.00-14.30 **انطلاق أشغال الورشات :**

- الورشة الأولى : الحقوق اللغوية والثقافية، الإكراهات وآليات الحماية
- الورشة الثانية : وضعية الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب: ذ. عبد الله حيتوس
- الورشة الثالثة : أية استراتيجية للنهوض بالحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب : ذ. علي أمهان

16.30-16.00 استراحة

18.00-16.30 ■ مواصلة أشغال الورشات

الأربعاء 9 يونيو 2010

10.30-9.00 ■ مواصلة أشغال الورشات

11.00-10.30 استراحة

12.30-11.00 **الجلسة الختامية : ذ. المحجوب الهيبة**

- تقديم نتائج أشغال الورشات والتوصيات : المقرران : ذ. عبد السلام خلفي و ذ. مصطفى الناوي.
- كلمة ختامية للسيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
- كلمة ختامية للسيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

14.00-12.30 وجبة غذاء – مغادرة

التجديد

في ندوة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

بوكوس: الوحدة والتوازن والتضامن ثلاثية التمكين للحقوق اللغوية والثقافية

أكد أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، على ثلاثية: الوحدة والتوازن والتضامن في التمكين للحقوق اللغوية والثقافية في المغرب، الوحدة مبدأ متعلق بالدولة وهويتها، والتوازن متعلق بالتدبير السياسي للمكون اللغوي والثقافي، والتضامن مرتبط بأداء القطاعات الحكومية، فيما يتعلق باللغة الأمازيغية خاصة.

جاء ذلك في الندوة الوطنية التي تظمها أمس كل من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمساهمة عدة قطاعات حكومية، ترمي إلى بلورة تصور مشترك في أفق إعداد خطة عمل للنهوض بالحقوق اللغوية والثقافية، وتعميق النقاش حول مفهوم الحقوق اللغوية والثقافية واستراتيجيات النهوض بها.

وأوضح بوكوس، في مداخلة له ألقاها بالفرنسية تحت عنوان "سؤال الحقوق اللغوية والثقافية"، إن الهوية الأمازيغية هوية منفتحة وغير مغلقة، داعيا إلى الحماية القانونية للتراث اللغوي الأمازيغي، وإلى التمكين لها في المؤسسات العمومية والخاصة، مبرزا أنها ضرورية لبناء مغرب ديمقراطي تنموي ومتضامن. مشددا على التنوع اللغوي والثقافي الذي يمتاز به المغرب.

من جهته، قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن التقدم المحرز في الحقوق الثقافية واللغوية في المغرب لم يمكن فئات ليست بالقليلة من شرائح المجتمع المغربي من التمتع بحقوقها الثقافية، مؤكدا أن ثمة انتهاكات تحصل على هذا الصعيد، وتتضرر منها فئات النساء والأقليات والمسنين والأطفال والمعاقين والأشخاص بدون مأوى. مؤكدا أن دعم الحقوق الثقافية يفرض التزامات ثلاث: التزام باحترامها، وثان بحمايتها وثالث بالأداء الفعال للنهوض بها.

وأوضح حميد الكام في مداخلة حول "الحقوق الثقافية في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان" أن هذه الأخيرة تثير إشكاليتين أساسيتين: الأولى من حيث أنها تثير توترا بين الحقوق الثقافية وباقي الحقوق الأخرى، وهو توتر إيجابي وآخر سلبي، الإيجابي من حيث إن التمتع بحقوق مثل السكن أو التغذية أو الصحة أو الماء، وإن كانت حقوقا اقتصادية واجتماعية، فهي تتضمن حقوقا ثقافية، فالسكن حق اقتصادي ولكنه متصل بالرموز الثقافية أيضا، وكذلك الحق في التغذية، فهناك هويات تفرض أنماطا وممنوعات في الأكل. ثم توتر سلبي تثيره إشكالية الكونية والخصوصية. وأوضح الكام أن الإشكالية الثانية تتعلق بإمكانية اعتماد الحقوق الثقافية مقياسا لاختبار مدى اعتماد واحترام حقوق الإنسان في بلد ما، وقال إن ذلك يتجلى في كون الولوج إلى حق هو ولوج لغوي وثقافي أولا.

أما حسن إبلقاسم، المحامي والناشط الأمازيغي، فأبرز أن حقوق الإنسان واحدة ولها طابع ثقافي، وأن ميلاد الحركة الأمازيغية إنما كان من أجل إقرار ديمقراطية ثقافية، ودعا إلى دسترة الأمازيغية بوصفها لغة رسمية، وإقرار البعد الأمازيغية في الهوية المغربية دستوريا، كما شدد على ضرورة تدريس الأمازيغية في المعهد العالي للقضاء.

إسماعيل حمودي

Revue de Pre

العلم

لتدبير ومناقشة التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب

مؤازرة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الرباط

الرباط : عزيز اجهبلي

● يواصل اليوم الملتقى الدراسي حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب أشغاله بمشاركة القطاعات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني الوطنية والجهوية وبعض منظمات التعاون الدولي وباحثين وخبراء في الموضوع وذلك بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الرباط.

ويهدف الملتقى إلى تشخيص وضعية الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب ودراسة سبل وآليات حمايتها في علاقة بالمواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية وذلك في أفق وضع إستراتيجية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وتؤكد أرضية اللقاء أن المغرب على المستوى الوطني، قد انخرط في دينامية الاهتمام بالحقوق اللغوية والثقافية في العشرية الأخيرة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وكانت الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية من ضمن الملفات التي حظيت باهتمام بالغ، وبذلك يعد خطاب العرش لسنة 2001 وخطاب أجدير لنفس السنة، وظهير تأسيس وتنظيم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مؤشرا قويا على دخول المغرب مرحلة جديدة للتصالح مع الذات، والقطع مع سياسة الإقصاء والتهميش، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية بكل أبعادها، خاصة وأن الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية شرط أساسي لبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الضامن للوحدة الوطنية وللتماسك الاجتماعي.

وتفيد هذه الأرضية أن مفهوم الحقوق الثقافية ظهر في المواثيق الدولية بشكل بارز مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، ثم اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري و العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى ما ورد في العديد من الإعلانات الدولية والصكوك الإقليمية.

وتضيف أن هذه المواثيق تناولت الحقوق الثقافية إما كحقوق جماعية وتتمثل في المساواة في الحقوق بين كل الشعوب، وحق الأشخاص في التمتع بثقافتهم واستعمال لغتهم، وحق كل شعب وواجبه في تطوير ثقافته وضرورة تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات، وكذلك اعتبار جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب ومن تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث المشترك للبشرية، الشيء الذي يفرض ضرورة المحافظة عليها ورعايتها، كما تناولتها كحقوق فردية، كحق الفرد في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية والاستمتاع بالفنون والتمتع بفوائد التقدم العلمي ونتائجه، وحق كل فرد في التربية والتعليم.

وبالإضافة إلى كل المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات فإن إعلان اليونيسكو بشأن التنوع الثقافي قد حدد مفهوما واضحا للثقافة، حيث نص في فقرته السادسة على أن «الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الآداب والفنون وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان وتم القيم والتقاليد والمعتقدات «

و يعتبر هدا الإعلان أن «التعدد الثقافي تراث إنساني مشترك» مرتبط عضويا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الثقافات.

وقد حظيت الحقوق الثقافية في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ خاصة وأن المنتظم الدولي يعتبر التعدد الثقافي غنى وعاملا حاسما للإنصاف والمساواة وتحقيق التنمية، وأن احترام الحقوق الثقافية واللغوية ضامن أساسي لاستتباب السلم الاجتماعي، مما يدفع إلى البحث بعمق في الحقوق اللغوية والثقافية كحقوق أساسية من حقوق الإنسان من شأنها أن تعزز المكتسبات التي حققتها بلادنا.

وإذا كان يمكننا الآن الحديث عن توفر المغرب على إطارات مؤسساتية يستند إليها في النهوض بتعدده اللغوي والثقافي وحمايته، والمتمثلة في كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و أكاديمية اللغة العربية، فان الرهان المطروح عليه الآن يتمثل في كيفية تدبير هدا التعدد والتنوع بشكل يضمن المساواة بين كافة المواطنين في ظل احترام حق الاختلاف.

وفي هذا الإطار، فقد تم إدراج الأمازيغية لغة وثقافة في منظومة التربية والتكوين وفي الإعلام بشراكة بين المعهد وكل من وزارة التربية الوطنية ووزارة الاتصال كمدخل أساسي لولوجهما باقي المرافق والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، فانه مازالت هناك تحديات كبرى لضمان الإدماج الفعلي للأمازيغية في باقي المؤسسات و كل مناحي الحياة العامة، الشيء الذي يتطلب الاعتراف الدستوري بها و توفير الحماية القانونية بصفة عامة للشأن الثقافي واللغوي المتعدد والمتنوع ببلدنا حسب الأرضية ذاتها.

و تأتي هذه الندوة أولا لتفعيل اتفاقية الشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسستين تعملان على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها قصد بناء دولة الحق والقانون، وثانيا لبلورة تصور مشترك في أفق إعداد خطة عمل بين المؤسستين للنهوض بالحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب.

كما تهدف من جهة أخرى إلى المساهمة في تعميق الحوار حول الحقوق الثقافية واللغوية بوصفها من حقوق الإنسان انطلاقا من المحاور الآتية: «الحقوق الثقافية واللغوية بين المواثيق الدولية والمرجعيات الوطنية»، «الآليات الدولية والوطنية لحماية الحقوق الثقافية والنهوض بها»، «وضعية الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بالمغرب»، «مسوغات النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية».

Revue de

01/90/60

أخبار اليوم المغربية

Revue de Presse Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يفتح ملف الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب

بوكوس وحرزني يقران بمحدودية جهود الدولة في النهوض بحقوق الإنسان والأمازيغية

■ الرباط - امحمد خيي ■

في الوقت الذي تنتقد فيه العديد من الأصوات أداء مؤسستي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بخصوص العديد من الملفات التي تتعلق بالعدالة الانتقالية، وبملف الأمازيغية بالمغرب، أقرت تصريحات لأحمد حرزني وأحمد بوكوس، وهما المسؤولان المباشران على هاتين المؤسستين التي تعملان بجانب الملك محمد السادس، بحقيقة وجود بعض العراقيل التي تهم تفعيل وإجراة بعض الخطوات التي اتخذتها الدولة في ميدان حقوق الإنسان والنهوض بالأمازيغية.

ويبدو أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان شرع في فتح ملف القضية الأمازيغية بالمغرب، من خلال الاهتمام بالحقوق اللغوية والثقافية، حيث قال أحمد حرزني، رئيس المجلس، في كلمة له، صبيحة أمس بالرباط، بمناسبة افتتاح الملتقى الوطني حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب، أن هذا الاهتمام يدخل ضمن ما اعتبره «توجها جديدا» يرمي إلى إيلاء هذه الحقوق «نفس المجهود المخصص للحقوق المدنية والسياسية».

وبعد أن أبرز أحمد حرزني بعض التدابير التي اتخذها المغرب لتعزيز الحقوق الثقافية، مما مكن من تحقيق تراكم بصددها، وذلك عبر إحداث مجموعة من «المعاهد والمراكز والأكاديميات التي تعنى بالمسالة الثقافية»، قال إن «التقدم المحرز لم يمكن فئات ليست بالقليلة من شرائح المجتمع المغربي، من التمتع بحقوقها الثقافية، كما هو الحال بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية».

أحمد بوكوس (خاص)

أحمد حرزني (خاص)

من جانبه، أقر أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، بوجود مشاكل في أجراة هذه الجهود، وقال: «إرادة الدولة في هذا الباب يشهد عليها إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في السياسات العمومية، بالرغم من وجود بعض العراقيل المرتبطة بسيرورة التفعيل».

وأرجع نفس المتحدث هذه العراقيل إلى غياب الإجماع حول أهميتها لدى مختلف الفاعلين، بفعل الحمولة الإيديولوجية المتعلقة بالهوية الوطنية، حيث قال: «إننا، في ذات الوقت، على وعي بأن الإجماع لم يتحصل بعد في مجال الحقوق اللغوية والثقافية، من حيث مشروعيتها وأهميتها الإستراتيجية في مسلسل الديمقراطية والإدماج»، كما قال أيضا إنه بفعل «الحمولة الإيديولوجية المرتبطة بالنقاش حول مسالة الهوية والكونية والخصوصية»، يظهر العتمة في «أفق الفكر والعمل».

وتبعا لذلك، قال أحمد حرزني إن الاهتمام ببعض الحقوق عامة يمكن تحقيقها دون أن يكون لذلك تبعات مالية كبيرة، فقد اعتبر أن «محدودية الموارد لا يعفي من بعض الالتزامات الدنيا فيما يتعلق بإعمال الحقوق الثقافية»، كما أضاف أن ذلك يفرض ثلاثة التزامات رئيسية، حددها في «الالتزام بالاحترام، الالتزام بالحماية، والالتزام بالأداء الفعال للنهوض بها»، حيث دعا حرزني الدولة إلى اتخاذ «التدابير التشريعية والإدارية والمالية والقضائية اللازمة من أجل تطبيق هذه الحقوق تطبيقا تاما وعبر إجراءات دقيقة تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الثقافية».

ومن جهة أخرى، ورغم اعترافهما النهوض بالحقوق الثقافية لم يكن يحظى بنفس الأهمية التي حظيت بها الحقوق المدنية والسياسية خلال العشرية الأخيرة، دفع أحمد حرزني وأحمد بوكوس، باتجاه عدم انفراد الدولة بالمسؤولية في هذه المسالة، وقال أحمد حرزني: «على الرغم من أن الدولة تظل مسؤولة في نهاية المطاف.. فإن التحدي الذي تفرضه الحقوق الثقافية واللغوية يتطلب تضافر جهود جميع مكونات المجتمع الحكومية والمدنية»، وأردف مؤكدا «يجب أن يكون هناك تقاسم المسؤوليات فيما بينها»، في حين قال عميد المعهد الملكي «نعقد عظيم الأمل على إسهام الجميع.. بغاية تحقيق النهوض بمجموع الثروات الرمزية، وخاصة منها اللغات والثقافات، لما فيه صالح المجموعة الوطنية وتماسكها».

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

L'IRCAM cerne les droits culturels

● Ouverture à Rabat d'un séminaire national sur les droits linguistiques et culturels

PAR **(MAP)**

Les travaux d'un séminaire national sur *«les droits linguistiques et culturels au Maroc»*, ont débuté mardi à Rabat. Organisée par l'Institut royal de la culture amazighe et le Conseil consultatif des droits de l'homme, cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre de la convention de partenariat signée entre ces deux institutions. La rencontre se penchera deux jours durant, sur plusieurs axes, notamment *«les droits culturels et linguistiques entre les traités internationaux et les références nationales»*, *«les mécanismes internationaux et nationaux de protection et de promotion des droits culturels»* et *«les motifs invoqués pour la promotion des droits linguistiques et culturels»*. L'objectif de cette rencontre consiste à élaborer une vision commune dans la perspective de mettre au point un plan d'action de promotion des droits linguistiques et culturels, indiquent les organisateurs. Cette rencontre vise également à approfondir le débat et le dialogue sur le concept des droits linguistiques et culturels et sur les stratégies de promotion et les instruments de leur protection, à la lumière des conventions internationales et des référentiels nationaux. L'actualité de ce débat est portée par la dynamique créée durant la dernière décennie par les institutions gouvernementales, les ONG et les acteurs des droits de l'homme, suite à l'intérêt conféré aux droits linguistiques et culturels en tant que fondement de l'édification démocratique.

الأحداث المغربية

الأمنيستي تنوه بالتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان بالمغرب

■ الرباط: الأحداث المغربية

نوه محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب أمس الثلاثاء ب«التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، واعتبر أن العديد من الأوراش التي تم فتحها في هذا الإطار جعلته يتميز عن بلدان عديدة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا».

وطالب السكتاوي أثناء تقديمه لتقرير المنظمة بالرباط ب «أن تظهر الجزائر تعاونها لتسمح للمنظمة الحقوقية الدولية بالتحري والتحقيق حول الخروقات التي ارتكبها البوليزاريو طيلة سنوات السبعينيات والثمانينيات بمخيمات تندوف».وبالمقابل ركز تقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، في جزئه الخاص بالمغرب، على «تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتضييق الذي تواجه به السلطات المغربية التجمعات وتكوين الجمعيات»، واعتبرت ديباجة الصفحات الثلاثة التي خصصها تقرير المنظمة العالمية للمغرب، أن «أنصار تقرير المصير المكونين (ممن اعتبرهم التقرير) أهالي الصحراء، وأعضاء جماعة العدل والإحسان والصحفيون الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء تعرضوا لمضايقات واعتداءات وصلت إلى حد المحاكمة والسجن».

وفي خانة حرية التعبير، عاد التقرير الى المحاكمات التي طالت عدد من الصحافيين على مدار السنة الماضية، والذين أدينوا بأحكام تراوحت بين الحبس النافذ والموقوف التنفيذ الحكم بغرامات باهظة ومصادرة وإتلاف مطبوعات ومجلات بموجب القانون الجنائي أو قانون الصحافة في تساو تام في درجة الاعتماد على نصوصهما أمام المحاكم.

كما عاد تقرير أمنيستي إلى قضية منع السلطات المغربية «الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية»، وكذا «تضييق السلطات المغربية على حرية ممارسة العقيدة».

في باب آخر انتقد تقرير منظمة العفو الدولية عدم تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وأوضح التقرير أن المجلس رغم ذكره أن أكثر من 17 من الضحايا وأهالي الضحايا استفادوا من تعويضات وأن أكثر من 2880 شخصا حصلوا على بطاقات للرعاية الصحية، فإن الضحايا وذويهم ظلوا محرومين من السبل الفعالة لإقرار العدالة ومازال مرتكبو الانتهاكات بمنأى عن المحاسبة.

■ الجيلالي بنحليمة

Revue de Presse du Conse

أخبار اليوم المغربية

منظمة العفو الدولية تدعو الملك إلى تقديم اعتذار لضحايا الماضي

■ الرباط: يونس مسكين ■

«تدعو منظمة العفو الدولية العاهل المغربي محمد السادس، بصفته رئيس الدولة، إلى إصدار اعتذار علني ورسمي لضحايا انتهاكات الماضي...»، هكذا بدأ محمد السكتاوي، المدير العام لفرع منظمة «أمنستي أنترناشيونل» بالمغرب، سرد توصيات المنظمة حول متابعة أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة. كما دعت المنظمة، في ندوة صحافية عقدتها صباح أمس بالرباط لتقديم تقريرها السنوي، إلى إحداث آلية تمكن ضحايا انتهاكات الماضي من استئناف قرارات جبر الضرر الصادرة لفائدتهم، في حال عدم رضاهم عنها، بالإضافة إلى إحالة جميع الأدلة التي تكشف المسؤولية الجنائية الفردية على السلطات القضائية، من أجل مزيد من التحقيق وتقديم الجناة «إلى ساحة العدالة بلا إبطاء». كما دعا السكتاوي إلى عدم منح كل من تحوم حولهم شبهة ارتكاب تلك الانتهاكات الجسيمة «أي مسؤولية رسمية كيفما كان نوعها»، بالإضافة إلى «إصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري...».

وردا على الاتهامات التي توجه إلى المنظمة بمناسبة تقديم تقريرها السنوي، نظرا للحيز الذي يخصصه التقرير لما تعتبره المنظمة انتهاكات تقع في الصحراء المغربية، قال محمد السكتاوي إن منظمة العفو «لا تتعامل بناء على أجندة سياسية، بل هي منظمة غير حكومية، مستقلة ومحايدة». وأضاف السكتاوي أن المنظمة تطالب أيضا بإخضاع المسؤولين عن الانتهاكات التي تمارس في مخيمات تندوف للمساءلة. وأعلن المسؤول الأول للمنظمة في المغرب أن هذه الأخيرة «تجد صعوبة في الولوج إلى الجزائر، نظرا لغياب التعاون من طرف المسؤولين، وتقاعس السلطات الجزائرية عن معالجة مسألة الحصانة التي يتمتع بها من ارتكبوا انتهاكات في تندوف خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات».

● التفاصيل ص 3

أخبار اليوم المغربية

السكتاوي: نجد صعوبة في الولوج إلى الجزائر ونطالب بمساءلة مرتكبي الانتهاكات في تندوف

منظمة العفو الدولية تدعو الملك إلى تقديم اعتذار لضحايا الماضي

■ الرباط- يونس مسكين ■

دعت منظمة العفو الدولية، فرع المغرب، الملك محمد السادس بصفته رئيسا للدولة المغربية، إلى تقديم اعتذار رسمي وعلني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وفيما أكدت المنظمة أنها تعترف بـ«العمل الطليعي الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة، وترحّب بما حققته السلطات من تقدّم في السنوات الأخيرة لتحسين حالة حقوق الإنسان»، عادت لتلاحظ أن التأخير في تنفيذ عدد من التوصيات المهمة للهيئة في مجالات كشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح القانوني والمؤسسي، «تهدد بتقويض ما تحقق من نجاحات، وتلقي بظلال من الشك على التزام السلطات المغربية بالتصدي لانتهاكات الماضي لحقوق الإنسان على نحو مناسب».

هذه الخلاصات، التي بنتها المنظمة الدولية على تقرير كانت قد أعدته شهر يناير الماضي، عادت إليها صباح أمس خلال ندوة صحافية لتقديم التقرير السنوي للمنظمة الحقوقية الدولية، حيث قدم المدير العام لفرعها بالمغرب، محمد السكتاوي، عددا من التوصيات، أهمها تقديم اعتذار رسمي للضحايا، وإحالة جميع الأدلة التي تبين المسؤولية الجنائية الفردية للسلطات القضائية، من أجل مزيد من التحقيق وتقديم الجناة «إلى ساحة العدالة بلا إبطاء». وكرّر مسؤولو المنظمة، خلال ندوة أمس، أنه «لا يمكن تحقيق أي مصالحة ولا إنصاف بدون تحقيق العدالة».

ودعت «أمنستي أنترناشيونال» إلى إحداث آلية تمكّن ضحايا الانتهاكات من استئناف قرارات جبر الضرر الصادرة لفائدتهم، في حال شعورهم بعدم الرضا عليها. كما دعا السكتاوي إلى عدم منح كل من تحوم حولهم شبهة ارتكاب تلك الانتهاكات الجسيمة، أي مسؤولية رسمية كيفما كان نوعها، «بالإضافة إلى إصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».

وفي الجزء المخصّص للمغرب في تقريرها السنوي، قالت المنظمة إن السنة الماضية عرفت تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات، «في قضايا ينظر إليها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أمن الدولة الداخلي أو الخارجي».

وقال التقرير إن كلا من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين وأنصار تقرير المصير في الصحراء وأعضاء جماعة العدل والإحسان كانوا عرضة للمضايقات والاعتقالات والمحاكمة، فيما «ظل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر ينعمون بحصانة شبه كاملة من المساءلة والعقاب».

وردًا على الاتهامات التي توجّه إلى المنظمة بمناسبة تقديم تقريرها السنوي، والمتعلقة بالحيّز المخصص في التقرير لما تعتبره المنظمة انتهاكات تقع في الصحراء المغربية، قال محمد السكتاوي إن منظمة العفو «لا تتعامل بناء على أجندة سياسية، بل هي منظمة غير حكومية مستقلة ومحايدة». وأضاف السكتاوي أن المنظمة تطالب أيضا بإخضاع المسؤولين عن الانتهاكات التي تمارس في مخيّمات تندوف للمساءلة.

وأعلن المسؤول الأول للمنظمة في المغرب أن هذه الأخيرة «تجد صعوبة في الولوج إلى الجزائر، نظرا لغياب التعاون من طرف المسؤولين، وتقاعس السلطات الجزائرية عن معالجة مسألة الحصانة التي يتمتّع بها من ارتكبوا انتهاكات في تندوف خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات». واعتبر السكتاوي أن الحل لتجاوز هذا الوضع يبقى هو مصادقة الدول على الاتفاقية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، من أجل إعمال العدالة الدولية في حال عجز أنظمة العدالة المحلية.

في هذا السياق، اعتبرت «أمنستي» فرع المغرب أنه ورغم ما تحقق على مستوى العدالة الدولية، «ما زلنا بعيدين عن إعمال حق مساءلة الدول والشركات والجماعات المسلحة والأفراد»، رغم بعض «التباشير» التي قالت المنظمة إنها تتمثل في كون كثير من الجناة أصبحوا يهابون العدالة الدولية، بعدما صادقت 111 دولة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

ووقفت منظمة العفو الدولية عند ما وقع قبل أسبوع، حين تعرّض نشطاء حقوق الإنسان إلى هجوم سافر من القوات الإسرائيلية وهم يقودون قافلة الحرية نحو غزة، فسقط العديد من الضحايا. وقالت «إنهم عبّروا بذلك عن القوة الجسورة لحقوق الإنسان من أجل التغيير، وشقوا طريق الانتصار». واعتبرت المنظمة أن أي مساس بنشطاء حقوق الإنسان هو مساس بأمل الشعوب في التحرّر من الظلم.

Libération

MERCREDI 9 JUIN 2010 DIRECTEUR : ABDELHADI KHAIRAT

Le Maroc épinglé sur le recul de la liberté d'expression et d'opinion

"Amnesty International n'a pas d'agenda politique"

« Le chemin des droits humains passe par la justice et il ne saurait y avoir de réconciliation ni d'équité sans justice ». La déclaration de Mohamed Sektaoui, directeur de la section marocaine d'Amnesty international, porte tout le message de cette ONG qui, cette année, fait un gros plan sur « la faille de la justice mondiale qu'il faut nécessairement combler ».

En présentant hier à Rabat devant la presse le rapport annuel 2010 sur la situation des droits de l'Homme de par le monde, les responsables d'Amnesty International Maroc n'ont eu de cesse de répéter que nul n'est au-dessus des lois et que seule la justice apporte vérité et réparation aux victimes, « cette justice qui contribue à prévenir de nouvelles atteintes aux droits humains ». L'adhésion à la Cour pénale internationale est, selon les activistes d'A.I, le seul indicateur démontrant l'engagement d'un Etat en faveur de la justice. Trop de pays rechignent encore à le faire : ils sont 81 Etats à n'avoir pas souscrit à la CPI alors que cette ONG de défense des droits humains a relevé en 2009 que les tortionnaires continuaient de jouir de l'impunité dans 61 pays.

Le rapport annuel d'Amnesty International a disséqué l'année 2009 à la loupe du respect des droits de l'Homme et de la dignité humaine à travers 159 pays dont le Maroc. Et en terre marocaine, 2009 a été une sale année pour les droits humains. « Les atteintes à la liberté d'expression, d'association et de réunion se sont multipliées à propos de questions considérées comme touchant à la sécurité intérieure ou extérieure de l'Etat. Des défenseurs des droits humains et des journalistes qui avaient osé franchir la ligne rouge en publiant des informations sur la famille Royale, des partisans de l'autodétermination du Sahara occidental et des membres du groupe politique interdit Justice et Bienfaisance ont été harcelés, arrêtés et inculpés ». Les politiques de l'affaire Belliraj et leur lourde condamnation « dans le cadre d'un procès entaché d'irrégularités » ont droit à un paragraphe dans le chapitre « Maroc et Sahara occidental » du rapport annuel d'A.I.

L'épouvantail des lignes rouges

Le constat d'Amnesty International est amer. La liberté d'expression recule et les pouvoirs publics continuent de brandir l'épouvantail des lignes rouges soutenu par un code de la presse prévoyant des peines privatives de liberté. Les procès faits aux journalistes sont ainsi répertoriés par Amnesty. Mauvais temps aussi pour les défenseurs des droits de l'Homme. Le rapport d'A.I rappelle le cas de Chakib Khyari, cet activiste condamné à trois ans de prison pour outrage aux institutions publiques et infraction à la réglementation relative au contrôle des changes.

N.R

Suite page 3

Libération

"Amnesty International n'a pas d'agenda politique"

Suite de la première page

La lutte contre le terrorisme ne se fait pas sans dérapages. Le rapport d'A.I relève des arrestations abusives, des mises au secret qui durent plusieurs semaines et des familles qui ne sont pas prévenues de l'arrestation de leurs proches. Dans notre pays, les droits des migrants sont toujours bafoués. Les clandestins sont expulsés, sans autre forme de procès alors que les réfugiés demandeurs d'asile ne reçoivent toujours pas de carte de séjour par les autorités marocaines. Si le droit à l'expression de la dissidence sahraouie, pour reprendre l'expression des activistes d'Amnesty international, est longuement plaidé par ce rapport international, les violations commises dans les camps de Tindouf sont occultées. Ou presque. En quelques lignes, Amnesty International évoque le fait que « le Front Polisario n'a pris aucune mesure pour mettre fin à l'impunité dont bénéficient ceux qui étaient accusés d'avoir commis des atteintes aux droits humains dans les camps durant les années 1970 et 1980 ». Deux poids deux mesures ? Mohamed Sektaoui n'élude pas la question. « C'est une remarque qui nous est faite tous les ans, à chaque publication de rapport. Amnesty International n'a pas d'agenda politique. A.I est une ONG autonome et indépendante. Nous avons des difficultés à nous rendre en Algérie et à Tindouf. C'est pourquoi nous le répétons avec force, l'adhésion à la Cour pénale internationale mettra fin à toute forme d'impunité ». Au cours de cette conférence de presse donnée par la section marocaine d'Amnesty International, les promesses non tenues de l'Instance Equité et Réconciliation ont été rappelées. Les recommandations d'Amnesty International également. Les excuses publiques du chef de l'Etat, les réformes institutionnelles et les poursuites judiciaires contre ceux qui se sont rendus coupables d'exaction figurent parmi les principales revendications d'A.I qui n'a pas pris en considération jusque-là la réponse documentée du Conseil consultatif des droits de l'Homme relative à l'exécution des recommandations de l'IER.

N.R

Sale temps pour les droits humains

81 pays n'ont pas souscrit à la Cour pénale internationale et 7 pays du G20 n'y ont toujours pas adhéré.

Dans 61 pays de par le monde, les tortionnaires jouissent de l'impunité alors qu'on a torturé et infligé de mauvais traitements dans au moins 111 pays.

La liberté d'expression est, elle, restreinte dans au moins 96 pays.

Dans au moins 48 pays, des prisonniers d'opinion sont incarcérés et des procès inéquitables ont été tenus dans 55 pays.

Non, il ne fait toujours pas bon pour les droits humains, un peu partout dans le monde.

Revue de Pr... ...omme

LE MATiN.ma

RAPPORT D'AMNESTY INTERNATIONAL SUR LE MAROC

Renforcement des droits de l'Homme

L'organisation reconnaît que le Maroc a franchi nombreuses étapes en matière de consécration de droits de l'Homme.

YOUSRA AMRANI

L'organisation internationale de défense des droits humains, Amnesty International basée à Londres, s'est félicitée des avancées enregistrées en matière de droits de l'homme et l'esprit d'ouverture du Maroc et son engagement en faveur de la promotion et la protection des droits de l'Homme durant la dernière décennie.

«L'organisation reconnaît que le Maroc a franchi nombreuses étapes en matière de consécration de droits de l'homme et appelle le gouvernement marocain à redoubler d'effort pour améliorer les droits et consolider les acquis », a indiqué Mohammed Sektaoui, représentant d'Amnesty International au Maroc dans une déclaration accordée au Matin à l'issue d'une conférence de presse organisée mardi dernier à Rabat pour présenter le rapport annuel (2010) de l'organisation sur la situation des droits de l'homme dans le monde.

M. Sektaoui a fait remarquer que le Maroc joue désormais un rôle déterminant dans le respect et l'amélioration des droits de l'homme dans la région, soulignant que le Royaume a fait preuve d'un grand esprit d'ouverture et de dialogue par rapport à d'autres pays de la région.

«Nous ne pouvons plus comparer le Maroc actuel avec le Maroc des années de plomb. Le Royaume a fait un saut qualitatif énorme en matière de droits de l'homme.

Ce progrès nous encourage à solliciter le gouvernement à emprunter le même chemin menant à la consécration des droits de l'homme afin de donner l'exemple à d'autres pays voisins», déclare M. Sektaoui.

Le même responsable a attribué ce progrès enregistré en matière de droits de l'homme au processus de changement et de réforme initié au Maroc qui a résulté de la création de l'Instance équité et réconciliation, une avancée majeure en matière de droit de l'homme.

Dans ce sens, M. Sektaoui a appelé le gouvernement à saisir «cette occasion exceptionnelle» pour mettre en œuvre les recommandations de cette instance ainsi que la concrétisation du grand chantier lancé par Sa Majesté le Roi, à savoir la réforme de la justice dans le but de renforcer davantage le processus de consécration de ces droits et partant contribuer à développer la société marocaine.

Le représentant d'Amnesty au Maroc a invité, par ailleurs, le Royaume à renforcer certains droits à savoir la liberté d'expression (selon le rapport d'Amensty, les autorités ne tolèrent toujours pas l'expression d'opinion) et les droits relatifs à l'amélioration du statut de la femme dans la société.

«Malgré les efforts fournis dans ce sens, certaines lois portent encore un caractère discriminatoire envers la femme», souligne M. Sektaoui. L'organisation internationale de défense des droits humains a invité également le Royaume à mettre en œuvre les dispositions de la Convention internationale relative au statut des réfugiés.

D'après ce document, le Maroc n'a pas encore procédé à l'octroi des cartes de résidence aux refugiés malgré que le pays ait déjà ratifié ce traité. Enfin, le rapport souligne la nécessité de redoubler d'effort pour réduire la mortalité des mères, l'un des objectifs du millénaire que le Maroc n'a pas encore atteint. ■

LES CLÉS

Consécration

- Le Maroc joue un rôle déterminant dans le respect et l'amélioration des droits de l'homme dans la région.

Création de l'IER

- La création de l'Instance équité et réconciliation est une avancée majeure en matière des droits de l'Homme.

"Malgré les efforts fournis dans ce sens, certaines lois portent encore un caractère discriminatoire envers la femme."

Le représentant d'Amnesty au Maroc a invité, par ailleurs, le Royaume à renforcer certains droits, à savoir la liberté d'expression.

Les avancées à travers le monde

Malgré toutes les atteintes aux droits humains et tous ces manquements, des avancées ont été réalisées à travers le monde. 111 Etats ont ratifié le Statut de Rome de la Cour pénale internationale. Depuis 1998, quelque 45 Etats ont adopté des lois permettant à leurs instances judiciaires nationales de poursuivre en justice les responsables présumés de crimes de droit international.

De plus, l'adoption du protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels a donné un nouvel élan à la justice internationale. Ce nouvel instrument permet en effet aux particuliers de demander justice au niveau international lorsque leur droit à l'alimentation, à l'éducation, au logement ou à la santé ne sont pas respectés dans leurs pays.

الحياة

10 -16 يونيو 2010

أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تلقينا أدنى تعويض ونطالب بفتح ملف والدنا

لقد عانت عائلة المرحوم امحمد العواج الشيء الكثير من معاناة تحمل تخبطات التنقلات من البيضاء إلى الرباط حول هذه القضية لمدة طالت خمس سنوات، وفي آخر المطاف تم التوصل بتعويض احتقاري هزيل جدا، قدره ستة ملايين سنتيم بدون التوصل بالمقرر التحكيمي الموقع عليه من طرف أحمد حرزني، وهو أدنى تعويض تتوصل به عائلات ضحايا سنوات الرصاص.

إن المرحوم امحمد العواج اعتقل ضمن أحداث 1981 وهو في عز شبابه، ليحكم عليه بعشر سنوات حبسا نافذا ظلما وعدوانا، رغم أنه كان لا ينتمي لأي جهة سياسية، لا من قريب ولا من بعيد. لقد تعرض من خلال هذا الاعتقال إلى عدة انتهاكات جسمية، تعسفية ونفسية، إضافة إلى جميع أنواع التعذيب وكذا الحرمان من جميع الحقوق المخولة للسجناء. وقد دخل في إضراب عن الطعام لفترات متقطعة أصيب خلالها بمرض عضال، بدأ يأكل من جسده شيئا فشيئا، فازدادت معاناته مع تضاعف المرض بسبب حرمانه من العلاج أثناء وجوده بالسجن، فبقي يقاسي ويتألم من هذا المرض الفتاك لمدة تسع سنوات حتى وافته المنية داخل السجن الفلاحي بسطات.

بعد ذلك، تقدمت عائلة المرحوم بعدة شكايات إلى الجهات المعنية (وزارة العدل، وزارة الداخلية...)، لفتح تحقيق في هذه القضية مابين 1998 و1992 بدون أن تتوصل بأي رد أو إجابة.

ومع إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، تقدمت عائلة المرحوم بملف إلى الهيئة تحت رقم 2004/625، وكنا من الأوائل الذين تقدموا إلى الهيئة، بعد ذلك كنا نلجأ إلى الهيئة من وقت إلى آخر للاطلاع على الملف، فكنا في كل مرة نتلقى نفس الرد: «إنه في قيد الدراسة». وبعد خمس سنوات من التخبطات، والتنقلات بين البيضاء والرباط، انتهت مهمة الهيئة لنتوصل في آخر المطاف بالتعويض الذي سبق ذكره.

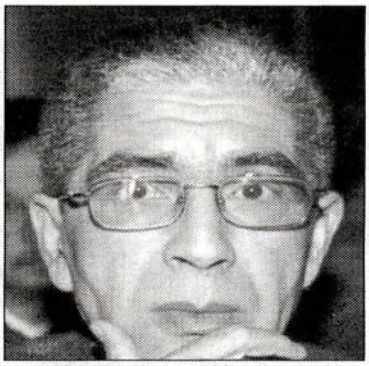

أحمد حرزني

كيف لعائلة المرحوم أن تطوي صفحة ماض أليم لم تنصف فيها حتى بنعي أو رد اعتبار لابنها، رغم أن الدولة المغربية اعترفت بكل ما جرى من انتهاكات جسيمة خلال سنوات الرصاص؟ إن الأمر الذي لم تفهمه عائلة المرحوم هو كيف لمعتقل راح ضحية اعتقالات عشوائية توفي بسبب الإهمال داخل السجن، يتم تقييم حياته بستة ملايين سنتيم دون رد الاعتبار له مثل باقي الضحايا؟

ثم لماذا لم تتم دراسة الملف 2004/625 في الوقت الذي عولجت فيه جميع الملفات؟ ما هي الأشياء التي تم التركيز عليها داخل الملف؟ لماذا ظل الملف جامدا كل هذه المدة؟ لماذا لم يتم تفسير ملابسات الحكم في الملف؟

لقد تقدمت عائلة المرحوم بشكاية من أجل فتح الملف ومراجعته من جديد، من إجل رد الاعتبار للمرحوم امحمد العواج وإنصاف عائلته، ونرجو أن يتم فتح هذا الملف ويجد طلب العائلة العناية اللائقة.

عائلة المعتقل السابق امحمد العواج

LE SOIR

Commémoration
Sidi Ifni, deux ans après

Le Secrétariat local revendique un «programme de réparation», similaire à celui mis en place par le CCDH au profit de certaines régions du pays.

Sidi Ifni, un été 2008. (DR)

Deux ans déjà. Les événements de Sidi Ifni ne sont plus qu'un mauvais souvenir pour certains. Pour d'autres, c'est une occasion pour rappeler l'une des résolutions les plus importantes de l'IER : «non à l'impunité». Le fameux secrétariat local, instigateur des événements qu'a connus la capitale d'Aït Baâmrane le 7 juillet 2008, vient de le rappeler encore une fois. Il exige, dans un communiqué rendu public à l'occasion «des excuses de l'Etat» et la garantie que «les auteurs des atteintes aux droits de l'Homme lors de ces évènements soient présentés à la justice». L'instar revendique également un programme de «réparations» à l'instance de ceux mis en place par le CCDH au profit de certaines régions et que «*des postes d'emplois soient créés dans la ville pour résorber le chômage, surtout des diplômés* ».

Sur le terrain, certains projets de réhabilitation de la ville, voirie, assainissement et réaménagement du port ont été lancés. Et, comme principale revendication de la population, une province a été créée avec un gouverneur nommé à sa tête. Une majorité des membres du secrétariat local assure aujourd'hui, en partie, la gestion des affaires de la ville après leurs élections au Conseil de la commune et de la région. **T.A.E**

التجديد

"النهج القاعدي" يرتكب مجزرة بفاس ويمنع الطلبة من اجتياز الامتحانات بأكادير

احتجاج طلابي ضد العنف القاعدي أمام المجلس الاستشاري بالرباط

قررت منظمة التجديد الطلابي، تنظيم وقفة احتجاجية صباح اليوم الأربعاء أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط، احتجاجا على انتشار العنف بالجامعة. وحسب بلاغ للمنظمة توصلت "التجديد" بنسخة منه، فإن هذه الوقفة تأتي لمناهضة العنف داخل الجامعة المغربية، والذي يقوم به أساسا ما يسمى بفصيل (النهج الديمقراطي القاعدي). كما تأتي الوقفة حسب البلاغ، استكمالا للخطوات النضالية التي دشنتها المنظمة عقب أحداث العنف الأخيرة من قبيل المتابعة القضائية والفضح الإعلامي للمتورطين في أحداث العنف. ويضاف إلى ذلك، التواصل مع عدد من النواب البرلمانيين، وكذا تسليم رسائل إلى كل من وزارة العدل ووزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية، التي رفضت (حسب البلاغ) تسلم الرسالة. وتجدر الإشارة إلى تحول، فضاء جامعة ابن زهر صباح أول أمس الاثنين، إلى ما يشبه ساحة معركة بكل مواصفاتها الحربية، بعد إقدام فصيل الطلبة القاعديين على منع الطلبة من اجتياز امتحانات نهاية السنة الجامعية. وحسب شهود عيان، فإن طلبة الفصيل المذكور، منعوا الطلبة من اجتياز الامتحان بكل الأساليب، وهو ما حدا بعدد كبير منهم إلى الرجوع إلى مقرات سكناهم بعد ما لم يجدوا سبيلا لولوج قاعات الامتحان. ويأتي هذا المنع، في الوقت الذي طالب فيه القاعديون بتأجيل الامتحانات إلى غاية 20 يونيو الجاري، علما أن إدارة الجامعة أجلتها هذه السنة أسبوعا واحدا بعدما برمجت تنظيمها يوم الاثنين 01 يونيو الجاري. وفي مساء نفس اليوم، طوقت القوات العمومية مراكز الامتحان، حيث تمت حراسة الطلبة الذين اجتازوا الامتحانات، في ظروف عصيبة، قبل أن تعطى الأوامر للقوات العمومية بملاحقة الطلبة الآخرين في الأحياء المجاورة للجامعة مما خلق جوا من الرعب والهلع داخل صفوف عموم الطلبة ووسط ساكنة المنطقة على حد سواء. وأكد مصدر طلابي للجريدة، أنه تم اعتقال العديد من الطلبة، وتسجيل إصابات في صفوفهم.

أحمد الزاهدي / أبوبكر لمغاري

Revue Homme

بيان اليوم

اعتصام مفتوح لمعتقلين سياسيين سابقين

تخوض مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، أعضاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بجهة خريبكة، اعتصاما مفتوحا أمام مقر عمالة الإقليم ابتداء من تاريخ 10 يونيو الجاري، وذلك احتجاجا على التماطل في تفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي الصادرة في مقرراتهم التحكيمية. وكانت نفس المجموعة قد دخلت في عدة اعتصامات وإضرابات عن الطعام كان آخرها الإضراب اللامحدود عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في شهر أبريل الماضي، والذي أسفر عن إحالة ملف المجموعة إلى الجهة لتبث فيه بشكل استعجالي. لكن عدم تفعيل توصية الإدماج الاجتماعي محليا دفع بالمجموعة إلى الدخول في اعتصام مفتوح على كافة الأشكال النضالية، كما جاء في بلاغ توصلنا بنسخة منه، من أجل الاستجابة لمطلب التنفيذ المستعجل والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Conseil consultatif